

فكبروا المذاهب على السنن حتى اقتصر على كل طبع كما قالوا في الغنم  
قوله في امين الله **قوله** الحكيم اي ذى الحكمة اولاه دليل ناطق  
بالحكمة على اولاه كلام حكيم فوصف بصفة المتكلم به انتهى **قوله**  
ورد بقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لسويبتهم الى اخره  
قال في المعنى وعندنا ورده تاويل لطيف وهو ان المبتدأ  
في ذلك كله ضم معنى الشرط فغيره متصلة قوله الجواب فاذا قرر  
قبله ضم كان الجواب له وكان خبرا لمبتدأ المستعمل في جواب الشرط محذورا  
للاستغناء بجواب الغنم المقدر قبله وتفسيره في الاستغناء بجواب  
الغنم المقدر قبله الشرط من جواب الشرط المحذور من ظاهر النونية  
قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن العقاب وان الله  
ليمسن لان لم تنتهوا يمسن انتهى **قوله** المسئلة الواقعة  
الجمال الجبرية قال في المعنى واحترز بذلك من معناه هذا  
عبد بعنقه زيد بل الجملة الاشياء هذا عهدي بعنقه له لك فان  
الجلتين مستانقتان لان الانسان لا يكون نطقا ولا طلاقا ويجوز ان  
يكونا خبرين اخرين الا عند من منع الجبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور  
وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند  
من منع وقوع الانسان اختيارا وهم طائفة من الكوفيين **قوله**  
التي لم يظلمها العالم لزوما قال في المعنى خرج بذلك جملة  
الصلة وجملة الخبر والجملة الموكدة بالقول فانها لا يستغنى عنها  
بمعنى ان معقولية القول متوقفة عليهما واسباه ذلك **قوله**  
ان وقعت بعد التكرار الى قوله مختلفا لهما قال في المعنى  
وكل ذلك بشرط وجود المقضي وانتهى المانع قال في المعنى  
احترزت بالشرط الاول عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شي فعلوه

في

في الزبر ناه صفة لكل او ليس ولا يصح ان يكون خالسا من كل نحو جواز  
الوجهين في نحو الورد كل رجل جاك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا  
لانهم يفعلوا كل شي ونظيره قوله تعالى لولا اننا كنا من المصطفى  
يعين كون سبق صفة زائفة لاحلا من الكتاب لان الابد لا يعمل  
في الحال ولا من الصبر المستتري في الخبر المحذوف لان ابا الحسن  
حكى ان الحال لا يذكر بعد لولا لاجل تذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشترط اليه  
ولا ينقض الثاني بقوله لولا اسك مدحونا ولا الثالث بقوله الزبير  
رضي الله عنه ولولا سواها حولا لخطيئتنا كخطية عصفور ولم التعميم  
لندورها واما قول ابن السجوي في لولا ففضل الله عليكم ورحمته  
ان عليه جبر فمدح ودل وهو متعلق بالمبتدأ او الخبر محذوف  
وبالشرط الثاني عن المانع ومواراة انواع احدها ما يمنع حالية  
كانت متعينة لولا وجوده وبتعيين جسيما الاستيفان نحو  
زارني زيد ساكنه او النبي له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحصنة  
حال ولكن السنين ولما منع ان الحالية لا تقدر بدليل استيفان  
واما قول بعضهم في قوله الى اذهب الى ربي سهران طر ما تقول  
سادس مذهب مذهبهم هو الثاني ما يمنع وصفة كانت متعينة  
لولا وجود المانع وينتفع فيه الاستيفان لان المعنى على تقييد المنفرد  
تستعين الحالية بعد ان كانت منتفعة وذلك نحو وعسى ان تكرر  
سأوا وهو خبركم وعسى ان تجتوسيا وهو سرلكم او كذا يبر على قدرة  
وما يظوية وقال الكاعر مضي زهر والناس ليستسئمون في  
والمتعريف فيمن الواو فانها لا تعترف بين الموصوفين ومنه قوله  
للرحماني وسواها فقهه والثالث ما يمنعها معا نحو وحفظا من كل  
سبيلان ما رد الاستغناء وقد ضفي اليه فيها والرابع ما يمنع احدها